إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية

دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس - سطيف-

زرقان ليلى
جامعة سطيف 2

الملخص:

اهتمت الدراسة الحالية بالتجربة الأخيرة لإصلاح التعليم العالي في ضوء المشكلات الأربعة التي تعرفها الجامعة الجزائرية وهي: التحجيم، التمويل، التأطير، الهياكل والتجهيز. وهذا **بهدف** الكشف عن مدى استجابة إجراءات وسياسات هذا الإصلاح الجديد للمشكلات المذكورة أنفا للجامعة الجزائرية؛ بمعنى مدى مساهمته في الحد منها من خلال فلسفته الجديدة. ومن أجل **تحقيق هذا الهدف** ميدانيا تم اعتماد مجموعة من الأدوات أهمها الاستمارة التي تكونت من 28 سؤال مغلق و3 أسئلة مفتوحة، وزعت على عينة تكونت من 34 فرد منهم 6 عمداء و28 رئيس قسم إضافة لعدد من المقابلات غير المقننة مع عدد من أطراف الأسرة الجامعية. وبعد التحليل والمعالجة الكيفية والكمية للدراسة خلصت لجملة من **النتائج** أهمها: - ضرورة وأهمية إصلاح التعليم العالي تماشيا والتغيرات الحاصلة على مختلف الأصعدة محليا ودوليا.

- خلصت الدراسة لأهمية الكثير من إجراءات هذا الإصلاح التي من شأنها المساهمة في حل مشكلات الجامعة الجزائرية شرط أن يتم التطبيق والمتابعة الفعلية لهذا الإصلاح مع التقييم المستمر وتوفير الإمكانيات اللازمة.

ومنه تحقق الفرضية العامة بشكل جزئي. مما سمح بتقديم عدد من المقترحات والتوصيات في ضوء هذه النتائج.

Résumé:

Notre étude a accordé une attention particulière aux expériences menées en relation avec la dernière réforme de l'enseignement supérieur à la lumière des quatre problèmes recensés qui affectent l'université algérienne et qui sont: la massification, le financement, l'encadrement, les infrastructures et leurs équipements.

Nous avons mené une enquête sur le terrain dont l'objectif est de dévoiler la fiabilité, l'efficacité et la pertinence des procédures envisagées par la réforme en vue de la résolution des problèmes posés. Autrement dit, Il s'agit de vérifier à quel point cette réforme a contribué à mettre fin aux contradictions constatées de la nouvelle

philosophie de la réforme.

Pour mener à bien cette enquête nous avons privilégié ***un questionnaire*** qui comprend 32 questions dont 28 fermées et 3 ouvertes distribuées à 34 enquêtés comprenant 6 doyens de faculté et 28 chefs de département et des ***entretiens non directifs*** avec certains universitaires représentant la plupart des sensibilités à l'université.

Après la collecte, l'analyse et l'interprétation des données quantitatives et qualitatives, nous avons abouti aux résultats suivants:

-Nécessité et obligation d'un réaménagement de l'enseignement supérieur conformément aux différents changements internes et externes ;

-Importance de la plupart des procédures qui pourraient contribuer à la solution des problèmes de l'université algérienne à condition que l'application, le suivi et l'évaluation des amendements soient effectifs et opérationnels sur le terrain. La réussite de cette réforme requiert des moyens conséquents.

D'autre part, l'étude des données a confirmé la plupart des hypothèses formulées, ce qui m'a encouragé à suggérer certaines recommandations

مقدمة:

نظرا للتحولات والتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، العلمية والتكنولوجية، التي طرأت على المستوى الدولي بشكل عام والعربي بشكل خاص، فقد أدركت هذه الدول أن هناك تداخل كبير بين التعلم العالي والبحث العلمي من جهة والتنمية من جهة أخرى. مما استدعى حصول تحول كبير في رسالة التعليم العالي، حيث أصبح مطلوبا منه مواكبة هذه المستنجدات ومواجهة التحديات والرهانات واستيعابها.فقد بات مطلوب من الجامعات المساهمة في حل المشكلات اليومية للمحيط والمجتمع في شتى المجالات، بما تحتويه من مصادر الطاقة البشرية المميزة علميا والقادرة على التفاعل ايجابيا مع جميع التغيرات، وبذلك أصبح العنصر البشري أداة فعالة للتغير والتنمية الشاملة.

لهذا فقد أخذت دول العالم المتقدم والنامي تتفحص أنظمتها التربوية بحثا عن مواقع الخلل والاضطراب. فتولدت قناعة مؤداها أن الجامعة بصورتها التقليدية لم تعد قادرة على الاضطلاع بمسؤوليتها وأدوارها الجديدة التي أفرزتها المتغيرات العالمية. وبالتالي على تلبية الاحتياجات التنموية مما يستوجب مراجعة جذرية وشاملة لدمجها في سياق هذه التحولات.

لقد قاد الاعتقاد بأهمية التربية اليوم في التنمية الشاملة إلى إعادة النظر في واقع التعليم العالي في الجزائر خاصة في هذه المرحلة وما يشهده العالم من تحولات كبرى في مجالات العلم والمعرفة الاقتصاد والسياسة...الخ إضافة إلى حجم التحديات والمشكلات التي بات يواجهها والتي قد تتفاقم إن لم تجد علاجا مناسبا لها، إذ أضحت عملية تطوير التعليم العالي ضرورة ملحة في ظل ما تشهده الجامعة الجزائرية من انخفاض في مستوى

الكفاءة والنوعية والازدياد المطرد لعدد الطلبة وكلفة الإنفاق، مقابل الانخفاض في عدد المؤطرين والهياكل وما صاحبها من اختلالات عديدة ومتشعبة على المستوى البيداغوجي والعلمي. لهذا عملت الجزائر ومنذ الاستقلال على تجاوز النظام التعليمي الموروث ولا سيما التعليم العالي من خلال إصلاحات متعددة لتكييفه مع الواقع ومستجدا ته وآخرها ما يعيشه اليوم من إصلاح جديد تجلت مرحلته الأولى في ما اصطلح عليه بنظام LMD (ليسانس، ماستر دكتوراه) الذي شمل هيكلة التعليم ومحتويات البرامج وطرق التوجيه والتقويم والانتقال وتسيير مختلف الهيئات البيداغوجية بغية تصحيح مختلف الاختلالات من خلال خلق تلاوم بين المتطلبات الشرعية لديمقراطية التعليم وضرورة الوصول لتكوين نوعي وإعطاء معنى حقيقي لمفهومي الأداء والمناقشة كما جاء في فلسفة وإجراءات هذا الإصلاح، وهذا ليكون للتعليم العالي وزنا ثقيلا، ومساهمة فعالة في التنمية. فجل مشاريعها تشهد تحولا في التنويع الاقتصادي والنمو المطرد السريع لرأس مال بشري يقود عمليات التنمية ذلك أن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون توفر القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، وهذا لا يأتي إلا من خلال تطوير التعليم العالي وإصلاحه وفق نظرة شاملة لكل جوانبه ومكوناته. وضمن هذا المنظور جاءت الدراسة الحالية للكشف عن طبيعة هذا الإصلاح الجديد ومدى استجابته ومساهمته في حل مشكلات الجامعة الجزائرية للخروج بها من الأزمة، ومسايرتها لعجلة التنمية وفق ما يعرفه العالم من مستجدات ومتطلبات، وما يعرفه المجتمع الجزائري من تحولات وخصوصيات تجعله ينسجم مع هذا النظام.

– مشكلة الدراسة:

يتزايد الاهتمام بالتعليم كإستراتيجية قومية لكل الشعوب، وأداة فعالة للتحول الاجتماعي ومدخلا طبيعيا لأية تنمية.لهذا اعتنت معظم الدول بالنظم التربوية وعملت علي تطويرها وإصلاحها، فالواقع والتاريخ يعكس ما عرفته هذه النظم من تغيرات شملت جميع مراحل التعليم ومستوياته، دعت لذلك أسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، علمية وتكنولوجية. وهو ما يعرف اليوم بظاهرة الإصلاحات التربوية وتبني استراتيجيات تعليمية جديدة كظاهرة مميزة لمختلف السياسات التربوية، مما استقطب اهتمام الباحثين والخبراء والمهتمين في مجال التربية الاقتصاد، علم الاجتماع والسياسة، حيث تزايدت القناعة بأنه لا يمكن للجانب الاقتصادي والاجتماعي أن يؤديا دورهما ويطورا مجالاتهما بعيدا عن إصلاح وتطوير قطاع التربية والتعليم، نظرا لارتباط هذا الأخير بحركية المجتمع.

ويعد التعليم العالي في نطاق السياسات التربوية الشاملة من الأدوات الأساسية لتنمية المجتمع وتحديثه، كونه قمة الهرم التعليمي، والرصيد الاستراتيجي الذي يغذيه بمختلف الكوادر البشرية، ويوفر الرؤية العلمية لمختلف القضايا، ويسهم في نشر المعرفة وتطبيقها في حل المشكلات من خلال البحوث والدراسات.إلا انه وفي ظل تطور العلوم والمعارف والمهن، والتوجه نحو الاقتصاد الحر، عرف عدة مشكلات دعت لإعادة إصلاحه للخروج به من أزمته، فالتعليم العالي واجه ويواجه مشكلات وتحديات توجب مراجعة فلسفته وعلاقته

بالمجتمع، ومعالجة مشكلاته حتى يتماشى والتغيرات الحاصلة على مستوى البني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحديات الجديدة في ضوء الظروف المحلية والخصوصيات الثقافية لكل مجتمع وهو ما عرفته كثير من جامعات دول العالم.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية التي شهدت منظومتها الجامعية جملة من الإصلاحات استجابة لما كانت تعرفه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وما كانت تعانيه من مشكلات بعد خروجها من الاستعمار وتوجهها لإعادة تنظيم تعلمها، فكان إصلاح 1971 من أهم الإصلاحات التي جاءت تلبية لاحتياجات البلاد التنموية، وإعطاء صبغة جديدة للجامعة الجزائرية للخروج بها من دائرة التبعية والموروثات الاستعمارية. فأعطى بذلك دفعا قويا لها تجلي فيما عرفه من تطور نوعي وكمي ملحوظ.إلا انه ورغم ما عرفه التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من تطورات أدت لنتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية كارتفاع عدد الهياكل، عدد الطلبة تنوع الفروع والتخصصات، أعضاء هيئة التدريس، ويشهد على ذلك توسع الشبكة الجامعية 56 مؤسسة موزعة على 38 ولاية، التعدادات الطلابية 750.000طالب، عدد الخريجين يفوق 700.00 طالب. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي سنة 2004 إلا أن نموا سريعا كهذا طرح عدة اختلالات على مستوى نوعية التكوين ومردود يته تمثلت في أربع مشكلا أساسية:مشكلة التحجيم: ويقصد به النمو المتزايد لعدد الملتحقين بالتعليم العالي سنويا مقارنة بعدد الأساتذة وإمكانيات الاستيعاب، وهو ما يعرف أيضا (بالتدفق الطلابي). مشكلة التمويل: وتعني التكلفة أو المصاريف الجارية على التعليم العالي والمقصود بهذه المشكلة هنا هو: ضعف الميزانية الموجة للتعليم العالي والبحث العلمي مقارنة بباقي القطاعات والدول المتقدمة، إضافة لسوء توزيعها، وانعدام مصادر جديدة للتمويل بخلاف التمويل الحكومي.مشكلة التأطير: ويقصد بها نقص أعضاء هيئة التدريس وقلتهم مقارنة بعدد الطلبة سواء من حيث الكمية أو النوعية.الهياكل والتجهيز: (البنية التحتية): ونعني بذلك ما يتكون منه التعليم العالي من جامعات ومعاهد، إقامات كليات، ... بمختلف تخصصاتها، وتوزيعها، وما تحتويه من مقاعد بيداغوجية، وتجهيزات ووسائل، مخابر

و هو ما جعل الجامعة الجزائرية لا تتلاءم والتغيرات العميقة التي تعرفها البلاد على مختلف المستويات، وغير قادرة على الاستجابة للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا، عولمة الاقتصاد والاتصال. وفي سياق التكيف مع هذه التغيرات والتحديات المحلية والعالمية، أصبح وضع منظومة التعليم العالي في دينامكية إصلاحات جديدة أمر لا مناص منه.

فعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل، تتمثل مرحلته الأولي في وضع هيكلة جديدة للتعليم العالي عرفت بـ (ل، م، د)مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية، شرع في تطبيقه بالعديد من الجامعات الجزائرية ابتداء من سنة 2004.

بعد سلسلة من اللقاءات تضمنت جملة من الأهداف والإجراءات والسياسات على مختلف المستويات (Commission nationale de réforme des systèmes éducatifs ,2002).

و ضمن هذا المنظور تسعى الدراسة الحالية لدراسة وتحليل هذه الإجراءات في ضوء المشكلات المطروحة آنفا للجامعة الجزائرية للكشف عن مدى استجابة هذه الأخيرة لهذه المشكلات ومساهمتها في الحد منها. ومنه يطرح التساؤل التالي:

- هل تستجيب سياسات الإصلاح الجديد للتعليم العالي (ل.م.د) لمشكلات الجامعة الجزائرية؟

بمعنى أخر:هل ستساهم إجراءات الإصلاح الجديد للتعليم العالي (ل.م.د) في الحد من مشكلات الجامعة الجزائرية؟ ويندرج ضمن هذا التساؤل أربع تساؤلات فرعية وهي:

- هل ستساهم الإجراءات الجديدة لإصلاح التعليم العالي (ل.م.د) في حل مشكلة التحجيم على مستوى الجامعة الجزائرية؟

- هل ستساهم الإجراءات الجديدة لإصلاح التعليم العالي (ل.م.د) في حل مشكلة التمويل على مستوى الجامعة الجزائرية؟

- هل تستجيب الإجراءات الجديدة لإصلاح التعليم العالي(ل.م.د) لمشكلة التاطير على مستوى الجامعة الجزائرية؟

- هل ستساهم السياسات التوجيهية لإصلاح التعليم العالي (ل.م.د) في الحد من مشكلة الهياكل والتجهيز علي مستوي الجامعة الجزائرية؟

2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية للكشف عن مدى استجابة الإجراءات الخاصة بهذا الإصلاح للمشكلات الأربعة للجامعة الجزائرية المذكور آنفا، من خلال آراء عمداء الكليات ورؤساء الأقسام حول هذه الإجراءات ومدى مساهمتها في حل هذه المشكلات والتي تمت صياغتها من خلال الوثائق والملفات الخاصة بإصلاح التعليم العالي الجديد الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

3 التحديد الإجرائي لمفاهيم البحث:

* **التعريف الإجرائي للإصلاح**: هو عمليات وتدابير الانتقال بنظام تعليمي من وضعية تقليدية لوضعية تحمل مواصفات الحداثة بمفهومها الشامل من مناهج تقنيات، أساليب، وممارسات جديدة وعصرية، وهو ما يجعلها مرتبطة بالقطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية بما يستجيب لحاجات التحولات المعرفية والتكنولوجية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة.

* **التعريف الإجرائي للتعليم العالي**: هو قمة الهرم التعليمي وأعلى مستويات يتوج المراحل السابقة. يتم على مستوى المؤسسات الجامعية المختلفة، من أجل إعداد مختلف الإطارات الأزمة للتنمية، له فلسفته، أهدافه، بناؤه ومتطلباته.

* **التعريف الإجرائي للجامعة**: الجامعة مؤسسة تربوية في قمة النظام التعليمي تجمع بين مختلف التخصصات لها دور أساسي في نشر المعرفة وتكوين مختلف إطارات التي يحتاجها المجتمع للتطور والتنمية في كل الميادين. لها بنائها وميزانيته، وأهدافها التي تتوافق وأهداف المجتمع وسياساته وما يحدث من مستجدات وتطورات.

التاطير النظري للدراسة:

1-المحور الأول/الإصلاح التربوي:

شغلت مسالة الإصلاح التربوي فكر واهتمام رجالات التربية، وصناع القرار السياسي دوليا وعربيا منذ عقود خلت كرد فعل لمواجهة مختلف المشكلات التي واجهت الأنظمة التربوية والمجتمع في مراحل مختلفة. وانطلاقا من هذا أصبح الإصلاح التربوي ضرورة ملحة تفرضها متغيرات العصر ومتطلبات التنمية، فالإصلاح التربوي مسالة اجتماعية ثقافية سياسية تتزامن مع إصلاح مجتمعي، ولهذا فان أي عملية إصلاح لابد أن تمر بمجموعة من الخطوات والاستراتجيات وهي:

1-مرحلة ما قبل لاعداد:وتشمل اختيار الأشخاص الفنيين الذين يعدون الخطة الإصلاحية إعدادا فنيا أوليا وفق معايير محددة وصفات وسمات خاصة.

2-مرحلة الإعداد:و من أهم مميزات هذه المرحلة معرفة الأغراض الإصلاحية لان الأهداف أو الغاية من أهم شروط العملية الإصلاحية، لأنها تضفي صفة الوعي والعمق والجدة والفعالية وكل ذلك عن طريق التقييم.

3-مرحلة التبني:بعد إعداد الخطة لابد من عرضها على المواطنين لإخضاعها للملاحظة والنقد والتقييم، فكلما عرضت علىالافراد ولقيت القبول والنقد البناء كلما سهل تبنيها ونجاحها.فان تحققت هذه الشروط فان عملية التطبيق تكون سهلة. محمد منير مرسي، 1999، ص37

4-مرحلة التطبيق: وهنا يشرع في تطبيق الخطة تدريجيا مع المتابعة وتعميمها في ضوء ما كشف عنه التطبيق الأولي) عباس مدني، 1987، ص3-6.(ولهذا فان مصادر هذه الإصلاحات تتعدد وتختلف ولعل أبرزها هي:

* البحوث التربوية: من خلال ما تقدمه من اقتراحات وممارسات واختيار لها مع النقد والتقويم لمدى فعاليتها وشروطها

* المعلمون والموجهون والممارسون للعمل التربوي:لأنهم الأقرب إلى واقع العملية التربوية ومشكلاتها، وأساس نجاحها.

* التربية المقارنة:انطلاقا من وظيفتها وأهميتها يمكن اعتبارها مصدرا هاما للإصلاح وذلك إن لدراسة المقارنة لجوانب الإصلاح توقفنا علي الاتجاهات العالمية المعاصرة في التطوير والإصلاح وتزودنا بمختلف التجارب العالمية.

* المستحدثات والإصلاحات في مجالات أخرى:إن العلوم بطبيعتها متداخلة ومتشابكة مما يجعلها مجال تبادل ومنفعة خاصة في عملية الإصلاح. محمد منير مرسي.1999.ص28.35.3.

رغم اتفاق الباحثين على إن الإصلاح التربوي يمس كل جوانب التربية إلا أنهم اختلفوا في تصنيفها وسنكتفي بالتصنيف التالي:

- الإصلاح في مجال البني التربوية وتطويرها
- الإصلاح في مجال محتوى التربية ومضمونها
- الإصلاح في مجال الإدارة التعليمية والتربوية
- الإصلاح في مجال نشر التعليم لتحقيق المزيد من الديمقراطية
- الإصلاح في مجال التعليم الجامعي محمود عزت عبد الموجود. 1993ص.27.31

2-المحور الثاني /إصلاح التعليم العالي) نظام LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية:

مرالتعليم العالي في الجزائر بمجموعة من التطورات تخللتها جملة من الإصلاحات تماشيا ومتطلبات التنمية ومتغيرات العصر من اجل الوصول إلى جامعة نموذجية تتماشى وخصوصيات المجتمع الجزائري، وقد تمثلت المرحلة الأولى فيما بعد الاستقلال إلى غاية 1970حيث عاشت الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة جو من التململ والتبعية للنظام الاستعماري سواء في أشكالها التربوية أو في مضامينها وأصبحت تعيش حالة اغتراب عن المجتمع الجزائري)محمد مدني توفيق 1988، ص75. (أما المرحلة الثانية وهي السبعينيات التي شهدت أول إصلاح عرف بإصلاح 1971 الذي جاء ليقطع الصلة بكل ما هو موروث من أساليب التكوين والبرامج وتعديلها لما يستجيب لواقع البلاد واحتياجات التنمية من القوى البشرية فقد جاء للربط بين الجامعة وسوق العمل ولتكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات بأقل التكاليف رابح تركي 1990.ص153. أما في مرحلة الثمانينات فقد شهدت الجامعة الجزائرية تطورا كميا هائلا في عدد الطلبة 100.000طالب سنة 87-88 وهي بداية الأزمة وظهور مشكلة التحجيم الذي يشكل اليوم تحديا للجامعة الجزائرية، إضافة إلى ظهور ظاهرة بطالة الخريجين وقد اتسمت العلاقة بين الجامعة والمحيط بالفتور، مما دعا الوزارة إلى اعتماد مشروع الخارطة الجامعية من أجل التخطيط للتعليم العالي لآفاق سنة 2000 معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني بوفلجة غياث 1992 –ص64.كما شهدت مرحلة التسعينيات انفجارا معرفيا هائلا في مقابل اضطرابات سياسية في الجزائر انعكست على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع تغيير في توجهات السوق، مما دفع بالمنظومة الجامعية لإعادة النظر في سياسات التكوين وإدخال تعديلات على

البرامج وبذل مجهودات في سبيل إعداد الأساتذة الجامعيين وظهور العديد من الدراسات لتقييم نظام التكوين الجامعي (ابر هيم توهامي 2003.ص47.48) في هذه المراحل. وعلى الرغم مما عرفه التعليم العالي في الجزائر من تطورات وإصلاحات استهدفت تقويم الاعوجاج وتحقيق التكامل بين البرامج والتوجهات التكوينية والتنموية إلا أن هذه الإصلاحات شخصت في كثير من الأحيان بالفاشلة من طرف كثير من الدارسين المجتهدين في هذا المجال لأنها لم تستجب لاحتياجات المجتمع الجزائري لبعدها عن واقع الجامعة الجزائرية ومشكلاتها، إضافة لعدم تكيفها والتقصير في تطبيقها، خاصة ما تعلق بنوعيه التكوين لأنها كرست طوال هذه السنين مبدأ الكم على حساب الكيف، زد إلى ذلك ارتفاع عدد الخريجين والبطالين الأمر الذي نجم عنه أيضا نقص في التأطير سواء من حيث الكمية، النوعية، ضعف في طاقات الاستيعاب والتمويل. وغيرها من المؤشرات لظواهر أعمق تشكل في جوهرها عدد من المشكلات المهمة التي تواجهها الجامعة الجزائرية اليوم التي يمكن تحديدها في:

1 –مشكلة التحجيم: تشكل مشكلة التحجيم تحديا مخيفا للجامعة الجزائرية منذ الثمانينات، ويعكس لنا هذا التدفق الأرقام المسجلة في كل دخول جامعي، حيث يصل العدد إلى مليون طالب حسب وزارة التعليم العالي والبث العلمي ويرتبط هذا المشكل حسب مختلف المصادر بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

* مبدأ تساوي فرص الالتحاق بالتعليم العالي.
* النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر وتوسع عددا لملتحقين بالأطوار الابتدائية الثانوية.
* زيادة حاجات المجتمع لليد العاملة المؤهلة لمسايرة المستجدات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل.
* الطلب المتزايد علي التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية تربط بتحسين الدخل والمستوي المهني في إطار الحراك الاجتماعي ومواجهة شبح البطالة.
* العوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقويم. ومركزية التوجيه والتقويم.
* مجانية التعليم العالي. وإهمال النوعية بسبب نقص الموارد التمويلية والمؤطرين والهياكل
* مشكلات الإعادة والتسرب والتحويل.

Omar) (Sakhri.1999.p73,CNRSE.2001,p396,Bouzid Nabil 2002.p190

كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم هذه المشكلة التي انجرت عنها مشكلات أخرى أعاقت تطور التعليم العالي وارتبطت:

* بزيادة الحاجة للتمويل لمواجهة الزيادة المطردة في عدد الطلبة من حيث المقاعد البيداغوجية والهياكل، ميزانية التسيير البحث العلمي، التأطير.

نجد أيضا مشكلة الإطارات اللازمة كما وكيفا. وهنا نسجل ضعفا في هذا الجانب اضطر الجامعة لتوظيف أساتذة، عمال إدارة.. بعيدا عن المقاييس الموضوعية والعلمية.

* زيادة بطالة الخرجين التي أصبحت ظاهرة معروفة في المجتمع الجزائري نتيجة ضعف الشهادات وقلة المناصب المفتوحة.
* نقص الفعالية والحافز عند الطلبة والأساتذة.
* إهمال البحث العلمي.
* هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل، واستثمار أحسن لقدراتهم وتحسين تكوينهم.

ويعد إهمال نوعية التكوين من النتائج المهمة التي نجمت عن الاهتمام بالتوسع الكي علي حساب الكيف خاصة في ظل تسارع المعارف والعلوم. ومما هو متعارف عليه في ميدان التربية أن العلاقة عكسية بين عدد الطلبة والمردود التربوي فهو ينخفض بارتفاع العدد والعكس صحيح. (خراط رشيد، 1993، ص12).

إن الجامعة الجزائرية تواجه اليوم صعوبة استيعاب هذا التدفق، وهو ما دعا إلى إعاة النظر في التعليم العالي وإصلاحه، فهل تستجيب إجراءات الإصلاح الجديد لنظام- ل.م.د- لهذه المشكلة؟.

2-**مشكلة صعوبات التمويل**: وتعد من المشكلات المطروحة بقوة لدى كثير من الدول العربية والغربية، فقطاع حساس كقطاع التعليم العالي يحتاج إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد علي التمويل الحكومي.إلا انه في الجزائر رغم ماتخصصه من ميزانيتها للتعليم العالي إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة وارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي، خاصة ما تعلق بالبحث العلمي والأجور مما يضعف دورا البحث العلمي في دعم وتمويل التعليم العالي الذي يعد في كثير من الدول من أهم مصادر التمويل. وتجمع مختلف المصادر علي أن هذا المشكل يعود إلى:

* مشكلة التسيير اللاعقلاني واستعمال الموارد المادية والبشرية المتوفرة بفعالية.
* تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة من مختف القطاعات بمعنى زيادة الحاجة للموارد المالية الحكومية من القطاعات الأخرى.
* نقص تفتح الجامعة علي المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل.
* بعد البحوث العلمية عن المجتمع وعدم ارتباطها بمشكلات التنمية.
* مجانية التعليم وغياب سياسة تدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم.
* تزايد عدد الطلبة أدي لصعوبات مالية ولا توازن.
* تناقص الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي.

(Bouzid Nabil.2002.p187,Bouzid Nabil.2003p205.206.)

ومما لاشك فيه أن مشكل التمويل أضحى تهديدا كبيرا للتعليم العالي وتطوره فالإيداعات المالية لا تسمح بالوقوف في وجه هذا الطب المتزايد، وهو ما خلق عدة إختلالات وتحديات أضعفت التكوين والبحث العلمي، ولعل من أبزرها نقص الهياكل وبروز ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات، مما شكل ضغطا

كبيرا علي الطالب والأستاذ، أضف إلى ذلك نقص الوسائل والتجهيزات العصرية المسايرة للمستجدات خاصة في ظل التطور الهائل للمعارف والعلوم والتكنولوجيات.كما أن التوزيع غير العادل لها بين الجامعات خلق تباينا كبيرا في المستويات والإمكانات اللازمة للتكوين والبحث الجيد.

3مشكلة التاطير: يعرف عالم اليوم بالتطورات السريعة والمبتكرات التي يعجز الإنسان عن ملاحقتها بالأعداد الهائلة للملتحقين بالتعليم العالي، ومن ثمة فلا بد من ملاحقة هذا العصر وإعداد أجيال قادرة على المشاركة فيه وتطويره، وهذا يعني أننا بحاجة إلى أستاذ جامعي يمتلك العديد من الكفايات والمؤهلات ليكون باحثا ومدرسا. (أحمد حسين اللقاني.1993.ص55). لكن الملاحظ اليوم في الجزائر ورغم ما عرفه التعليم العالي من تطور منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلا انه يتجلي النقص الكبير في عدد المؤطرين خاصة في المراتب العليا مقارنة بعدد الطلبة وبالمعدلات العالمية، إذ نجد مثلا أن عدد الطلبة وصل إلى حوالي 429 طالب لكل أستاذ تعليم عالي سنة 1999 -2000 ووصل إلي 916.6 طالب في جامعة فرحات عباس- سطيف- بينما يصل المعدل العالمي 253.طالب لكل أستاذ تعليم عالي. (الحولية الإحصائية رقم 29.ص 29-137).

إن مشكل التاطير يرهن البحث العلمي الذي يعد الوظيفة الأساسية للجامعة بعد التكوين، إلا أننا نواجه اليوم تحديا مخيفا وهو أن عدد الأساتذة الدائمين وحسب اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي سنة 2002 هو 17.567 ألف أستاذ، 2248 في صف الماجستير، 120استاذ مؤقت ومشارك، في حين أننا بحاجة 35 ألف أستاذ دائم (CNRSE.2002, p235.) خاصة في ظل التوزيع غير العادل للكفاءات رغم الزيادة المعتبرة في سنة 2004-2005 المقدرة بـ 25.229 أستاذ ويرتبط هذا المشكل بعدة عوامل ومؤشرات نوجزها فيما يلي:

* التوسع الكبير في التعليم العالي، مما نتج عنه أعداد هائلة من الملتحقين بالتعليم العالي لا تتناسب وعدد المؤطرين.
* نقص التأهيل العلمي والبيداغوجي لطلبة الدراسات العليا، وعدم وجود برامج تدريبية للأستاذ الجامعي.
* سوء الظروف المادية والمعنوية للأستاذ الجامعي مع غياب الحوافز.
* سياسات توظيف غير واضحة.
* معايير غير واضحة ومعقدة في الترقية.
* تراجع الإمكانات البحثية بفعل سياسات الحد من الإنفاق وعدم استقلالية الباحثين.
* ضف الدافع لإجراء البحوث لعدم وجود مستفيدين. (ليلى قطاف، عمار عماري.سنة2004.ص108 (
*التاخرفي رجوع الأساتذة المكونين بالخارج مع هجرة الكفاءات العالية.
*ضعف التكوين في الدراسات العليا.

4 مشكلة الهياكل والتجهيز:

يعتبر تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية لنقص ضبط الهياكل والتجهيز، فقد أصبحت ظاهرة الاكتظاظ هي السمة الملازم لكل الجامعات الجزائرية رغم الزيادة الملاحظة في الكثير من الجامعات، ورغم ذلك فهي لا تفي بحاجات الطلب المتزايدة سنويا والتي ترجع لانعدام التخطيط والإستراتيجيات الجادة.إضافة لهذا نجد نقصا في التجهيزات والوسائل الحديثة التي تعد اليوم الأداة الرئيسية لاكتساب المعارف واللحاق بالركب، وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي، هذا مع نقص المراجع خاصة الحديثة منها وقاعات الانترنت وان وجدت فسمتها الاكتظاظ، إضافة لتدني الخدمات الجامعية مما لا يسمح بالتكوين الجيد (محمد بوعشة سنة2000ص60.67)، خاصة في الدخول الجامعي (2004-2005)الذي تزامن مع الإصلاح الجديد، حيث شهدت الجامعة الجزائرية نقصا في المقاعد البيداغوجية وصعوبة التأطير740000 طالب يؤطرون بـ: 25300 أستاذ مع تدفق قدر بـ: 200.000 طالب (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي2004)، أمام هذه المعطيات الراهنة والشواهد نتساءل أي تكوين نريد من جامعتنا؟ وأي نوع نصبوا إلى تكوينه؟ وأي منتوج ننتظره؟.

وفي إطار الإرادة الساعية لتحسين المردود الجامعي والنهوض بهذا القطاع جاء الإصلاح الجديد LMD والذي تضمن هيكلة جديدة للتعليم العالي ومحتويات البرامج وطرق التقويم والتوجيه والانتقال وتسيير مختلف المهيآت البيداغوجية ويمكن تحديد ملامحه في:

* ضمان تكوين نوعي وفعال. مع الاستجابة للطلب علي التعليم العالي.
* تحقيق تلاؤم وتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التفكير في ميكانيزمات مرنة للاتصال.
* تطوير التخصصات لتتكيف مع تطور وتنوع الحرف والمهن.
* تعزيز القيم الثقافية لرسالة الجامعة كونها أداة لمواكبة التطور.
* الانفتاح علي التطور العالمي علميا وتكنولوجيا.
* خلق تبادل في إطار التعاون الدولي بين الجامعات ومراكزالبحوت.
* ترسيخ أسس تسيير ترتكز علي التشاور والمشاركة وتعتمد هيكلة هذا النظام على 3مراحل تكوينية تتوج بشهادة جامعية كما يلي

- مرحلة أولى: شهادة الباكالوريا +3 سنوات تتوج بشهادة ليسانس.
- مرحلة ثانية: شهادة الباكالوريا+5 سنوات تتوج بشهادة الماجستير.
- مرحلة ثالثة: شهادة الباكالوريا+8 سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه ملف إصلاح التعلم العالي2004.

وتأسيسا على ما سبق، فإن مسألة الإصلاح تعد اليوم من الموضوعات الهامة والحيوية في مختلف القطاعات استجابة لما يعرفه العالم من تغيرات ومستجدات على مختلف الأصعدة، والتعليم العالي كغيره من القاطعات الحساسة للنمو الاقتصادي، فهو أكثر من مجرد فضاء للتعليم بل هو المفتاح الرسمي للرفاهية والتنمية من خلال

الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية، ولهذا فالجامعة الجزائرية مطالبة وفي كل مرحلة بمواجهة ضغوطات وتحديات العولمة والإنفجارالمعرفي من خلال مراجعة أهدافها وبرامجها، فلسفتها بما يتوافق والتحولات الدولية والمحلية والخصوصيات المجتمعية، لأن الإصلاح عملية متكاملة ونتاج لتغيرات وحراك اجتماعي دولي ومحلي نابع من واقع هذه التنظيمات، وما تعرفه من مشكلات، .فهل يستجيب الإصلاح الجديد لمشكلات الجامعة الجزائرية؟

ثانيا– الجانب الميداني:

قسم إلى محورين يتعلق الأول بالإجراءات المنهجية للدراسة، ونظرا لطبيعة هذه الدراسة الاستطلاعية الوصفية فقد تم اعتماد:

1- **المنهج التاريخي**: لتتبع وتحليل ونقد لأهم التطورات والإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية.

2– المنهج الوصفي: تم استخدامه لاستطلاع آراء عمداء الكليات ورؤساء الأقسام النهائية بجامعة سطيف حول إجرءات الإصلاح الجديد ومدى مساهمتها في حل المشكلات الأربعة للجامعة الجزائرية، ومناقشة تحليل هذه الآراء في ضوء ما تمت صياغته من فرضيات ودراسات سابقة.

3–عينة الدراسة: تمثلت في عمداء الكليات ورؤساء الأقسام بجامعة فرحات عباس – سطيف- حيث تم اعتماد طريقة المسح الشامل لكل وحدات البحث وعددهم 34 فرد وهم (6 عمداء و28 رئيس قسم) بصفتهم إداريين وبالتالي مسؤولين على مختلف الكليات والأقسام ومشرفين على تطبيق هذا الإصلاح، إضافة لكونهم أساتذة ولديهم خبرة وإطلاع على واقع الجامعية الجزائرية ومشكلاتها.

4–**أدوات الدراسة**: تم اعتماد الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، التي تمت صياغتها بعد تحليل التراث النظري والعلمي للدراسة، خاصة ما تعلق بالوثائق والسجلات والملفات الرسمية الخاصة بالإصلاح الجديد والصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تكونت من 5 محاور، تم التحقق من صدقها بطريقتين وهما: **صدق المحكمين** الاختبار الميداني. وللحصول على معلومات أكثر تنوع، وبهدف جمع آراء مختلف أطراف الأسرة الجامعية قمنا بمجموعة من المقابلات مع 5 أفراد وكل فرد يمثل طرف من الأسرة الجامعية.

أما المحور الثاني: فقد تم فيه عرض ومناقشة وتحليل نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات والدراسات المشابهة، حيث تم من خلال هذا العنصر عرض ومناقشة نتائج كل فرضية على حدى وتفسير أهم النتائج المحصل عليها، ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، ثم عرضا مفصلا لأهم النتائج المتوصل في الدراسة النهائية.

6-**عرض النتائج**:

تشمل صحيفة الاستمارة على 28 بندا موزعة على أربع محاور يربط كل محور بين إجراءات الإصلاح الجديد، وكل مشكلة من مشكلات الجامعة الجزائرية وهي مشكلة التحجيم، التمويل التأطير، الهياكل والتجهيز.

وفيما يلي عرضا تحليليا لإجابات المبحوثين (عمداء الكليات، ورؤساء الأقسام) على بنود الاستمارة حسب المحاور ومناقشة الفرضيات الأربعة للدراسة.

المحور I: مدى مساهمة إجراءات الإصلاح الجديد في حل مشكلة التحجيم على مستوى الجامعة الجزائرية.

-جدول رقم(1) يمثل التكرارات والنسب المأوية لاستجابات أفراد العينة علي كل بنود المحور الأول للاستبيان.

الرقم	الفقرة	نعم		ت	
		ت	%	ت	%
1	مدى مساهمة الهيكلة الجديدة للتعليم العالي في التكفل بالتدفق الطلابي.	14	5.14	20	7.35
2	مدى مساهمة إجراء مراجعة الرزنامة الجامعية في التخفيف من مشكلة التحجيم.	23	8.48	11	4.04
3	مدى مساهمة سياسات القبول للنظام الجديد في الحد من مشكلة التحجيم.	22	8.08	12	4.41
4	مدى مساهمة سياسات التوجيه للنظام الجديد في الحد من مشكلة الرسوب.	26	9.55	08	2.94
5	مدى مساهمة سياسات التوجيه للنظام الجديد في الحد من مشكلة الحبس.	24	8.82	10	3.67
6	مدى مساهمة سياسات التقييم للنظام الجديد في الحد من ظاهرة الرسوب.	22	8.08	12	4.41
7	مدى مساهمة سياسات التقييم للنظام الجديد في الحد من ظاهرة الحبس.	24	8.82	10	3.67
8	مدى مساهمة خلق نماذج حديثة في التكوين (التعليم عن بعد، التعليم المفتوح) في التكفل بمشكلة التحجيم.	22	8.08	12	4.41
المجموع	%100	177	64.48	95	34.49

يوضح الجدول رقم (6) الذي يكشف عن إجابات المبحوثين على بنود المحور الأول من الاستبيان أن 64.48% من أفراد العينة أجابوا بالإيجاب مقابل 34.99% بالسلب، حيث نجد نسبة 7.35% كأكبر نسبة ممن يرون أن الهيكلة الجديدة للتعليم العالي لن تساهم في التكفل بالتدفق الطلابي، في حين لم تزد نسبة الذين يرون العكس عن 5.14% حسب بيانات الجدول. وتشير النتائج المتبقية إلى ارتفاع نسبة الموافقين على باقي البنود وبنسب متفاوتة، إذ يحظى البند رقم (4) بأكبر نسبة من الموافقة 9.55% فيما يخص سياسات التوجيه للنظام الجديد والتي تعطي للطالب حرية اختيار مساره التكويني، ثم تليها باقي البنود ونسب متقاربة لكل بند كالتالي: 8.82% بالنسبة للبند (7، 5) والمتعلقة بسياسات التقييم، 8.48% بالنسبة للبند (2) فيما يخص مراجعة الرزنامة الجامعية، 8.08% بالنسبة للبند (8، 6، 3) فيما يخص سياسات القبول والتقييم وعلاقتها بظاهرتي الرسوب والإعادة المتكررة وإحداث نماذج جديدة للتكوين. وهذا مقابل نسب تراوحت بين (4.41%، 4.04%، 3.67%، 2.94%) بالسلب بالنسبة للبنود (4، 7، 5، 8، 6، 2، 3) مما يدل على أهمية هذه الإجراءات في تجاوز مشكلة التحجيم، رغم وجود اختلاف في استجابات المبحوثين خاصة بين الكليات، وقد يعود هذا لدرجة معاناة كل كلية من هذه المشكلة وكذا بالنسبة لشروع بعض الكليات في

تطبيق هذا الإصلاح. وهذا ما أكده حساب الفروق الإحصائية لإجابات أفراد العينة على بنود المحور الأول للاستبيان حسب متغير الوظيفة والكلية.

المحور II: مدى مساهمة إجراءات الإصلاح الجديد للتعليم العالي في حل مشكلة التمويل على مستوى الجامعة الجزائرية.

–جدول رقم (2) يمثل التكرارات والنسب المأوية لاستجابات أفراد العينة على كل بنود المحور II للاستبيان

الرقم	الفقرة	نعم		لا	
		ت	%	ت	%
1	مدى مساهمة إجراء فتح التعاون بين مؤسسات التكوين والإنتاج في خلق مصادر جديدة للتمويل.	31	11.39	3	1.10
2	مدى مساهمة عقود الاتفاق بين الجامعة ومختلف القطاعات في فتح المجال لتمويلها.	29	10.66	5	1.83
3	مدى مساهمة المسار التكويني للإصلاح الجديد (LMD) في الحد من مشكلة التمويل على مستوى الجامعة الجزائرية.	16	5.88	18	6.61
4	مدى مساهمة استقلالية المؤسسات الجامعية في حل مشكلة التمويل على مستوى الجامعة الجزائرية.	23	8.45	11	4.04
5	مدى مساهمة مشروع الجامعة في حل مشكلة التمويل على مستوى الجامعة الجزائرية.	30	11.02	4	1.47
6	مدى مساهمة إجراء فتح التخصصات المهنية في جعل الجامعة مركزا منتجا وجذابا لمختلف القطاعات.	32	11.76	2	0.73
7	مدى مساهمة المخابر الدولية القائمة على الشراكة في دعم الجامعة الجزائرية.	34	12.50	0	/
8	مدى مساهمة التعاون الدولي في جعل الجامعة الجزائرية تمول نفسها بنفسها.	24	8.82	10	3.67
المجموع	%100	219	80.48	53	19.45

يشير الجدول رقم (11) إلى أن أغلب بنود أو فقرات المحور الثاني من الاستبيان قد حظيت بنسبة كبيرة من الموافقة من طرف المبحوثين، حيث نجد وحسب مجموع التكرارات أن نسبة 80.48% ممن أجابوا بنعم مقابل 19.45% بلا، حول مساهمة هذه الإجراءات في حل مشكلة التمويل على مستوى الجامعة الجزائرية مع اختلاف طفيف في هذه النسب بين كل بند، إذ نجد البند رقم (7) والمتعلق بإجراء مخابر دولية قائمة على الشراكة سيدعم الجامعة الجزائرية وذلك بنسبة 12.50%، ثم البند رقم (1) والإجراء المتعلق بفتح التعاون بين مؤسسات التكوين والإنتاج بنسبة 11.39%، مع البند رقم (5) فيما يخص إجراء فتح تخصصات مهنية لجذب مختلف القطاعات للجامعة وجعلها إنتاجية واستثمارية وذلك بنسبة 11.76% من الموافقة، إضافة إلى الإجراء المتعلق بعقد الاتفاقيات بين الجامعة ومختلف القطاعات والذي يعود على الجامعة بالفائدة وتبادل المنافع بنسبة 10.66% للبند رقم (2)، تليها بقية البنود بنسب أقل مثل البند رقم (8) الخاص بإجراء فتح التعاون الدولي ومساهمته في تمويل الجامعة الجزائرية بنسبة 8.82%، ثم البند رقم (4) حول إجراء منح

الاستقلالية للمؤسسات الجامعية ودوره في حل مشكلة التمويل بنسبة 8.45%، وأخيرا البند رقم (3) بنسبة 5.88%، فيما يخص مساهمة المسار التكويني الجديد (LMD) في التخفيف من مشكلة التمويل أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بالسلب، فقد قدرت أعلى نسبة بـ 6.61% ثم 4.47% بالنسبة للبند رقم (4، 3) والمتعلق بالمسار التكويني، ومساهمته في التخفيف من مشكلة التمويل وكذا إجراء منح الاستقلالية، وبنسب ضعيفة بالنسبة للبنود المتبقية (6، 1، 2، 5، 8)، (3.67%، 1.47%، 1.83%، 1.10%، 0.73%) في حين لم يحظى البند رقم (7) بأية نسبة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على هذه الإجراءات ومساهمتها في تجاوز مشكلة التمويل خاصة ما تعلق بفتح التعاون بين الجامعة والمحيط المحلي والإقليمي والدولي.

وهذا ما أكده حساب الفروق بالنسبة للمحور الثاني

المحور III: مدى مساهمة إجراءات الإصلاح الجديد في حل مشكلة التأطير على مستوى الجامعة الجزائرية.

–جدول رقم (12) يمثل التكرارات والنسب المأوية لاستجابات أفراد العينة على كل بنود المحور الثالث للاستبيان.

الرقم	الفقرة	نعم		لا	
		ت	%	ت	%
1	مدى مساهمة مخطط تكوين المكونين في التخفيف من مشكلة التأطير.	23	9.66	11	4.62
2	مدى مساهمة سياسة التكوين مدى الحياة في التخفيف من مشكلة التأطير.	29	12.18	5	2.10
3	مدى مساهمة الإجراءات التحفيزية لجذب الأساتذة المقيمين بالخارج في حل مشكلة	15	6.30	19	7.98
4	مدى مساهمة مشاركة الإطارات غير الأكاديمية في العملية التعليمية في الحد من	27	11.34	7	2.94
5	مدى مساهمة نماذج التكوين الحديثة (التعليم عن بعد، عبر الانترنت...) في التخفيف	23	9.66	11	4.62
6	مدى مساهمة إجراء فتح مدارس للدكتوراه في تحسين نوعية التأطير.	27	11.34	7	2.94
7	مدى مساهمة إجراء إنشاء جامعات مختلطة في الحد من مشكلة التأطير.	32	13.44	2	0.84
المجموع	%100	176	73.92	62	26.04

حاولت الدراسة من خلال هذا المحور التعرف على رأي المبحوثين من الإجراءات المتعلقة بمشكلة التأطير ومدى مساهمتها في حل هذه المشكلة على مستوى الجامعة الجزائرية. وفي ضوء بعض المتغيرات التي طرحتها الدراسة للكشف عن هذا الهدف، جاءت إجابات عينة الدراسة تعكس أهمية هذه المتغيرات حسب أولويتها. وكما يشير لذلك الجدول رقم (14) على النحو التالي: إذ نجد أن نسبة 73.92% من عينة الدراسة ممن أجابوا بالإيجاب على كامل بنود المحور الثالث مقابل 26.04% بالسلب، حيث تختلف النسبة من بند لآخر، فيأخذ البند رقم (7) والمتعلق بإجراء إنشاء جامعات مختلطة بنسبة 13.44% ثم البند رقم (2) الذي يرى من خلاله المبحوثين أن سياسات التكوين مدى الحياة من شأنها المساهمة في حل مشكلة التأطير وهذا بنسبة 12.18%، مع البند رقم (5، 4) بنسبة 11.34% فيما يخص مشاركة الإطارات غير الأكاديمية في التأطير

وإجراء فتح مدارس للدكتوراه، تليها البنود رقم (5، 1) بنسبة 9.66% المتعلقين بـ مخطط تكوين المكونين، وخلق نماذج حديثة للتكوين وأخيرا البند رقم (3) الخاص بالإجراءات التحفيزية لجذب الأساتذة المقيمين بالخارج بنسبة 6.33% كذلك هو الحال بالنسبة للمجيبين بالسلب اختلفت النسب والتي كانت ضعيفة حيث نجد أكبر نسبة هي 7.98% بالنسبة للبند رقم (3)، و4.62% لكل من البند رقم (5، 1)، ثم 2.94% لكل من البند (2، 4، 6) وفي الأخير البند رقم (7) بنسبة 0.84%. وهي مؤشرات إحصائية تعكس موافقة أغلبية أفراد العينة على مساهمة هذه الإجراءات في حل مشكلة التأطير، رغم الاختلاف في درجة الاتفاق أو الرفض. وهو ما أكده حساب الفروق

جدول رقم (15) يمثل التكرارات والنسب المأوية لاستجابات أفراد العينة علي كل بنود المحور الرابع للاستبيان.

الرقم	الفقرة	نعم		لا	
		ت	%	ت	%
1	مدى مساهمة ما تم إنشاؤه من هياكل في التكفل بالطلب على التعليم العالي.	14	6.86	20	9.80
2	مدى تغطية المكتبات المتواجدة لاحتياجات الطلبة والأساتذة الباحثين على مستوى	4	1.96	30	14.70
3	مدى استيعاب المقاعد البيداغوجية للتدفقات الطلابية على مستوى جامعة سطيف.	15	7.35	19	9.31
4	مدى استجابة ما تتوفر عليه جامعة سطيف من أجهزة للإعلام الآلي والانترنت	6	2.94	28	13.72
5	مدى استجابة ما تحتويه جامعة سطيف من مخابر وتجهيزات لضمان تكوين نوعي.	1	0.49	33	16.17
6	مدى الحاجة إلى تحسين قدرات المسئولين في تسيير الهياكل والتجهيزات.	30	14.47	4	1.96
المجموع	%100	70	34.04	134	65.66

يشير الجدول رقم (17) إلى رأي عينة البحث حول مدى مساهمة السياسات التوجيهية للإصلاح الجديد في حل مشكلة الهياكل والتجهيز.فجاءت إجابتهم على النحو التالي:

أجاب 65.66% بلا مقابل 34.04% بنعم، وتتوزع هذه النسب على عدد البنود، حيث نجد أن أكبر نسبة 16.17% يحظى بها البند رقم (5) فيما يخص كفاية المخابر والتجهيزات لضمان تكوين نوعي، ثم البند رقم (2) بنسبة 14.70% والمتعلق بمدى تغطية المكتبات لاحتياجات الطلبة، الأساتذة والباحثين، 13.72% بالنسبة للبند رقم (4) والخاص بمدى استجابة أجهزة الإعلام الآلي والانترنت لاحتياجات الطلبة والأساتذة والباحثين، 9.31% بالنسبة للبند رقم(3) فيما يخص المقاعد البيداغوجية ومدى استجابتها للتدفقات الطلابية وقبلها البند رقم (1) المتعلق بمدى تكفل ما تم إنشاؤه من هياكل بالطلب على التعليم العالي بنسبة 9.80% وبأقل نسبة للبند رقم(6) وهي 1.96% وهذا مقابل نسب ضعيفة على التوالي 14.47% للبند رقم (6).ثم 7.35% للبند رقم (3)، 6.86% للبند رقم (6)، 2.94% للبند رقم (4) 1.96% للبند رقم (2)، 0.94% للبند رقم (5)، ومن خلال هذه المؤشرات الإحصائية يمكن الخلاص إلي أن السياسات التوجيهية للإصلاح الجديد غير كافية لتجاوز مشكلة الهياكل والتجهيزات، ويعكس لنا هذا إجابات المبحوثين التي بلغت

65.66% بالسلب حول مدى تماشي ما تم توفيره وانجازه من هياكل وتجهيزات والإصلاح الجديد. وهذا ما أكدته الفروض الصفرية.

2-التعليق علي الأسئلة المفتوحة:

السؤال الأول: ما هو تعليقكم حول هذه الإجراءات الإصلاحية؟

- أجمع أغلب المبحوثين على أنها إجراءات محتشمة، ولابأس بها من الناحية الفلسفية والنظرية وبإمكانها التخفيف من حدة هذه المشكلات. لكن يبقى المشكل على مستوى التطبيق الفعلي والإمكانات اللازمة لهذا الإصلاح.

- في حين يرى البقية أن هذه الإجراءات لا تستجيب لواقع المجتمع الجزائري الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي.، خاصة من حيث الإمكانات.

السؤال الثاني: هل ترون أن الجامعة الجزائرية لها من الإمكانات بما يستجيب لمتطلبات هذا الإصلاح؟.

- يرى أغلب المبحوثين أنه ورغم ما تملكه الجامعة لجزائرية إلا أنها تظل تفتقر للإمكانات خاصة من حيث الهياكل والتأطير. صنف إلى ذلك سوء الاستغلال والتسيير العقلاني للموجودة منها. وذلك في جامعات دون أخرى.

السؤال الثالث: ماذا تقترحون كحلول لتجاوز هذه المشكلات والأربعة للجامعة الجزائرية والخروج بالتعليم العالي من أزمته؟.

- بالنسبة لهذا السؤال تم جمع أغلب الاقتراحات ضمن اقتراحات وتوصيات الدراسة.

وبعد المعالجة الكمية والكيفية للبيانات أسفرت الدراسة على جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

***نتائج الدراسة**:

1 - تحقق الفرضية الجزئية الأول بنسبة كبيرة، حيث عبر وبنسبة 64.48% من المبحوثين أن الإجراءات الجديدة لإصلاح التعليم العالي ستساهم في حل مشكلة التحجيم على مستوى الجامعة الجزائرية، وهذا ما أكدته أيضا الفروض الصفرية.

2 – تحقق الفرضية الجزئية الثانية، حيث عبر المبحوثين وبنسبة 80.48% على أن الإجراءات الجديدة للإصلاح التعليم العالي ستساهم في حل مشكلة التمويل على مستوى الجامعة الجزائرية، وهذا ما أكدته أيضا الفروض الصفرية.

3 – تحقق الفرضية الجزئية الثالثة حيث عبر المبحوثين وبنسبة 73.92% على أن الإجراءات الجديدة للإصلاح التعليم العالي ستساهم في حل مشكلة التأطير على مستوى الجامعة الجزائرية وهذا ما أكدته أيضا الفروض الصفرية.

4 – عدم تحقق الفرضية الجزئية الرابعة إذ أكد المبحوثين وبنسبة 65.66% على أن السياسات التوجيهية للإصلاح الجديد لا تستجيب لمشكلة الهياكل والتجهيز، وهذا ما أكدته الفروض الصفرية. ومنه تحقق الفرضية العامة بنسبة كبيرة.

كنتيجة عامة للدراسة: يمكن وصف هذه الإجراءات بأنها:

– إجراءات مشجعة من شأنها تجاوز المشكلات الأربعة للجامعة الجزائرية، وهذا ما أكدته الفرضيات الجزئية والصفرية، كما يمكن القول بأنها إجراءات مقبولة من الناحية النظرية، وضرورة ملحة في ظل التغيرات والضغوطات المحلية والدولية.

وأخيرا وفي ضوء ما تم التعرض له في الجانب النظري والنتائج المتوصل لها في الجانب الميداني يمكن القول أن ما تعيشه جامعاتنا اليوم من إصلاحات هي تجربة فرضتها متغيرات العصر وتحدياته التنموية نظرا للدور الذي أصبح يلعبه التعليم العالي، والأهمية التي يحظى بها، وهو مشروع طموح لكن يبقى تحققه مرهون بالنقاط التالية:

– التطبيق الفعلي والتقييم المستمر لهذا المشروع.

– الدراسة المعمقة لهذا الإصلاح في ضوء خصوصيات المجتمع الجزائرية بتكييفه مع الواقع السوسيو اقتصادي للمجتمع الجزائري والجامعة.

– توفير الإمكانيات اللازمة لهذا المشروع مع الوقت والإدارة الصادقة في الإصلاح وتوضيح الرؤية والمعالم للأسرة الجامعية، لأن الإصلاح عملية متكاملة وشاملة، تندرج ضمن فلسفة عامة وواضحة حتى تؤدي العلمية على أكمل وجه، وإلا فإن هذا الإصلاح سيكون كسابقيه سرعان ما يتم التخلي عنه، أو تطبيق بعض أجزاءه كما هو معناه في كثير من الإصلاحات وعلى مختلف المستويات.

8–الاقتراحات والتوصيات:

في ظل ما تم طرحه نظريا وما خلصت له الدراسة ميدانيا، يمكن الخروج بجملة من الاقتراحات والتوصيات فيما يخص التعليم العالي في الجزائر والوطن العربي بصفة عامة.إن مواجهة متغيرات العصر التي تأتي العولمة في مقدمتها، ضرورة لابد منها، لهذا كان لا بد للتعليم العالي أن يكيف نفسه وتلك المتغيرات، سواء من حيث أهدافه أو بناءه ومحتواه، ومنه فالتعليم العالي في الجزائر لا بد له من:

– توثيق العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وعالم العمل، مما يقتضي إعادة النظر في التخصصات الدراسية المطروحة للتقليل مما لا يطلبه سوق العمل، والعمل على تأهيل الطالب القادر على خلق فرص العمل.

- التوسع في نشاطات التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني لمساعدة الطالب على رسم مساره التكويني، وتوقع ما يقوم به في سوق العمل، للتخفيف من البطالة، وتضخم التخصصات غير المطلوبة.

- ضرورة الأخذ بالأساليب المستحدثة في التدريس والتقويم، مع توفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس لممارسة تلك الأساليب، توجيه الطلاب في الوقت نفسه إلى أسلوب التعليم الذاتي.

- ضرورة انفتاح مؤسسات التعليم العالي على المحيط للمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات التي تتصل بتخطيط البرامج الدراسية، وتقييم الأداء، وتقديم العون المادي والمعنوي، وتمويل البرامج والمشروعات البحثية.

- توفير ميزانية مناسبة للبحث العلمي، بحيث لا تقتصر على التمويل الحكومي بل تتعداه للمؤسسات العامة، القطاع الخاص، وباقي الجهات التي لها علاقة بالعملية التعليمية.

- تحديد أولويات البحث العلمي في ضوء حاجات ومشكلات المجتمع، وتطوير النشر العلمي في المجلات، الدوريات.

- انطلاقا من مسؤولية الدولة عن بناء رأس المال الإنساني بكافة أشكاله، فإنه يقترح أن تستمر الدولة في توفير فرص التعليم العالي للمواطنين المؤهلين للالتحاق به. ولا يعني هذا أن تكون مؤسسات التعليم العالي حكومية فقط، لأن أهم مقوم للإصلاح الجذري لمؤسسات التعليم العالي هو تحريرها من سيطرة الحكومة، وأن تقوم عليها مجالس إدارة مستقلة تمثلها (الدولة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، الأكاديميون)

- العمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي، المجتمعي، واعتماد نظام مراقبة جادة لمؤسسات التعليم العالي. وتعظيم العائد المعرفي.

- توجيه الدراسات العليا للبحث في المسائل المتعلقة بالمستجدات العالمية، والاحتياجات القومية.

- إعداد وتأهيل الأساتذة، الباحثين، وتنمية مهاراتهم البحثية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في برامج الجامعات، وخاصة الدراسات العليا التي يجب أن ترتكز على إعداد الطلاب لإتقان مهارات بحثية.

- العمل على الحد من هجرة العقول باعتبارها نزيفا للكفاءات العلمية في المجتمع العربي، وذلك بتوفير الظروف المواتية للبحث والدراسة والإبداع.

- استحداث أنواع جديدة من التعليم تواجه التغيرات الجديدة بغية زيادة فعاليته في التنمية الشاملة. كفتح مراكز التعليم المفتوح، التعليم عن بعد لمن لم تمكنهم ظروفهم من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

- مرونة الأنظمة التربوية بحيث تزيد فيها نقاط التداخل والتواصل وتسمح للمتعلمين بالانتقال والالتحاق بالتخصصات التي تلاؤمهم.

- دعم التكوين المستمر للأساتذة، ووضع قانون خاص بالأستاذ الجامعي مع سلم ترقيات وفق معايير موضوعية.

– التخطيط المستمر للتحكم في التدفقات الطلابية بالتدقيق في التكوين في مختلف الأطوار مع التركيز على النوعية.

– الحرص على تكوين مهندسين وتقنيين للحد من مشكلة الصيانة وحفظ الهياكل، مع السهر على التسيير العقلاني والحد من البيروقراطية.

– إنشاء لجان مختصة تسهر فعليا على متابعة وتطبيق وتقويم هذا الإصلاح في كل مراحله.

– تعيين خبراء وباحثين مختصين في شتى المجالات بإعادة تقييم المنظومة الجامعية، ووضع خطط مستقبلية سواء فيما يخص التسيير، التأطير، التموين، التجهيز، التكوين...

قائمة المراجع:

1–وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي.سنة 2004.

2-Commission nationale a réforme du système éducatif,juin 2002.

3-Bouzid Nabil, formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et emploi, thèse doct. État en psychologie université constantine. 2002-2003.

4–عمار عماري, قطاف ليلى:الجامعة الجزائرية الواقع والأهداف، سلسلة إصدارات مخبر الموارد البشرية، إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، ع1، سنة 2004

5–محمد بوعشة:أزمة التعليم العالي بالجزائر والعالم العربي، دار الجيل، ط1، ماي2006

6– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الحولية الإحصائيات رقم 29.

7 –بوفلجة غياث: التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة سنة 1992.

8–رابح تركي: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر سنة 1990.

9– محمد منير مرسي: الإصلاح والتجديد التربوي، العصر الحديث، عالم الكتب، دون طبعة، القاهرة، سنة 1999.

10 –خراط رشيد: "المنظومة التربوية واقع وتطور"، جريدة المدرسة والحياة، العدد الرابع والعشرون، الجزائر سنة 1993.

11–عباس مدني: "التربية المقارنة وحاجة النظم التربوية للإصلاح"، المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الثالث، الجزائر سنة 1987

12 –محمد عزت عبد الموجود: "التعليم العالي وإعداد وأعضاء هيئة التدريس"، دراسات تربوية، المجلد الثالث، الجزء الحادي عشر، القاهرة، سنة 1988.

13– مدني محمد توفيق: اختيار الفرع في جامعة الجزائر وتمثلان الطلبة تجاه دراستهم، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة 1988.

14– إبراهيم توهامي: "أي جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين"مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الرابع، جامعة قسنطينة، أفريل، سنة 2003.